البنك الدولي في أحدث دراسة عن الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

التحدي التنموي الأبرز في العقد المقبل يتمثل في إيجاد وظائف كافية لـ٤,٢ مليون

□. قال البنك الدولي أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج للتجارة والاستثمارات الخاصة وتحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق نمو أعلى يقلص الفقر ويخلق المزيد من فرص العمل إضافة إلى حاجتها لتطوير مستوى المعرفة والمهارة والانتاجية لدى القوى العاملة.

وأشار البنك الدولي في أحدث دراسات نفذها عن دول المنطقة بعنوان التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا للتفاعل مع العالم إلى أن التحدي التنموي الأبرز في العقد القادم سيتمثل في إيجاد وظائف كافية للقوى العاملة النامية باضطراد.. حيث سينضم سنوياً لسوق العمل خلال الأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م ما معدله ٤,٢ مليون قادم جديد أي ضعفي الرقم للعقدين الماضيين موضحاً أن السبيل الأفضل والمستدام لمواجهة هذا التحدي هو في قيام دول المنطقة بتسريع عملية تكاملها التجاري والاستثماري بمساعدة شركائها الاقتصاديين.

متابعة/أحمد الطيار

ويرى البنك الدولي أن الحل يتضمن انتقالا من نمط قديم للتنظيم الاقتصادي إلى نمط جديد يرتكز بشكل أساسي على التجارة والقطاع الخاص ويعد بتوفير نمو أسرع وفرص عمل جديدة ، منوهاً بأن النمط القديم الذي بدار بواسطة القطاع العام ويعتمد على النفط والمساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين في المهجر لم يعد باستطاعته تأمين نمو أسرع ووظائف كافية.

وقال البنك انه على الرغم من أن معظم الحكومات في المنطقة قد بدأت فعلاً بالسير في ذلك الاطار وباشرت بالعديد من الاصلاحات التجارية والاستثمارية إلاّ أنه مقارنة بباقي دول العالم تظل اصلاحات التجارة والمناخ الاستثماري في المنطقة ضعيفة إلى حد بعيد.

وأشار البنك إلى سعي بعض الدول لتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع أوروبا ومع بعضها البعض في الاتحاد الجمركي العربي وعبر الاتفاقيات الثنائية والدولية لكن النتائج على الأرض تبقى مخيبة للآمال حيث شهدت دول المنطقة تراجعاً في التجارة الدولية والاستثمار الخاص.

وأبدى البنك الدولي انزعاجه من عدم تحقيق تقدم ملموس في خطى الاصلاحات وقال: إن المنطقة الآن تحتاج إلى تعميق وتسريع الاصلاحات بمعنى ان تنهي العمليات التي بدأتها وأن هناك حاجة لتحقيق ثلاثة تغييرات أساسية في مصادر النمو من النفط إلى القطاعات غير النفطية ومن نشاطات القطاع العام الذي تسيطر عليه الدولة إلى نشاطات القطاع الخاص الذي توجهه السوق ومن نشاطات أحلال الانتاج الوطني محل الواردات التي تتصف بالحمائية إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير.

حيث أن تعزيز التجارة والاستثمارات هو مرتكز أساسي لهذه التغييرات.

تعزيز التجارة

ويوضح البنك أن السياسات التي تحافظ على النمط القديم، هي ببساطة غير فعالة ومكلفة ، غير قابلة للاستمرار لأربعة أسباب تشير كلها إلى ضرورة الإسراع في إصلاح التجارة والاستثمار. السبب الأول هو الأنخفاض المنتظر للعائدات النفطية وباقي مصادر الدخل التي يوفرها العالم الخارجي. السبب الثاني هو تنامي التنافسية في الأسواق العالمية. السبب الثالث هو تراجع فرص العمالة في الخارج. ولكن السبب الأهم والأكثر وطأة هو تنامي الضغوط الهائلة في أسواق العمل المحلية، من العدد المتزايد من العاطلين عن العمل إلى الملايين من القادمين الجدد لأسواق العمل، شباباً وأفضل تعليماً. الاحتمالات المحلية المحدودة للتوظيف، سواء في القطاع العام أو في الأسواق المحلية الصغيرة والمحمية قد استنفدت، وهذا يضاعف من الحاجة إلى التغيير.

النفط ، المساعدات وتحويلات العاملين في الخارج لن تتمكن من توليد المزيد من التوظيف والدخل في السنوات القادمة. إن دول المنطقة تعاني من تراجع مضطرد في عائدات النفط للفرد وتدفق المساعدات الاستراتيجية وتحويلات العمال المهاجرين. تزايد المنافسة في الأسواق العالمية يضع مزيداً من الضغط، سواء على النشاطات التي تتطلب مهارة أو تلك التي تتطلب كثافة عمل، كصناعة الملبوسات والأقمشة والتصنيع الخفيف. كما أن الدول داخل وخارج المنطقة تضع قيوداً متزايدة على حركة العمال.

هذه التطورات ستزيد من الضغوط على التوظيف من بين كل الأقاليم، ان الشرق الأوسط وشمال افريقيا يواجهان التحدي الأكبر لتأمين الوظائف. إن النمو السنوي المتوقع للقوة العاملة سيكون بمعدل ٣,٤٪ بين ٢٠٠٠-٢٠١٠م، أي ضعف نسبة النمو في باقي الدول النامية.أن هدية ديموغرافية محتملة قد تتحول إلى أزمة اجتماعية صارخة في ظل غياب النمو في التوظيف. حتى في الزمن الراهن، فإن معدلات البطالة «التي تزايدت في العقدين الأخيرين» هي من الأعلى في العالم. في الوقت ذاته، فإن القطاع العام غير قادر على توفير المزيد من فرص التوظيف نسبة إلى عدد القادمين إلى القوة العاملة. باختصار ان الانتظار في طوابير الوظيفة العامة لم يعد حلاً ممكناً.

الإصلاحات في الدول الغنية باليد العاملة وبالموارد الطبيعية

أشار البنك إلى أن الدول الغنية بالموارد تواجه تحدياً أعقد في الانتقال من أنظمة اقتصادية حمائية ومسيطر عليها من قبل الدولة إلى أنظمة منفتحة تحكمها السوق. ان السبب يعود إلى أنه على الإصلاحات أن تدعم من قبل ذات القطاعات التي ستخسر أولياً بسبب إصلاحات السياسات التجارية - أي المؤسسات العامة والخاصة التي تتمتع بالسيطرة والحماية.

ونوه البنك إلى أن هذه الفئة تشمل الجزائر وإيران وسوريا واليمن موضحاً أنه بسبب عدم الاستقرار الحالي في الحالة الاقتصادية، فإن الضغوطات تتصاعد لصالح محاولات تغيير أكثر مصداقية وثباتا. أبرز هذه الضغوطات تتأتى من سوق العمل لأن النظام القائم غير قادر على توليد وظائف كافية للقوة العاملة الشابة والمتعلمة التي تتزايد باستمرار. ان نسب البطالة في هذه الدول هي من الأعلى في العالم والأجور الفعلية آخذة بالانخفاض. كما أن الانخفاض في المدخول النفطي للفرد يزيد من المشكلة. في مرحلة معينة، سيصبح الإصلاح حتمياً لكن من المشجع أن بعض هذه الدول قد بدأت فعلا بتطبيق هذه الإصلاحات المطلوبة.

ماذا يجب على الدول في فئة البلدان الكبيرة والغنية بالموارد أن تفعل لبدء وتثبيت إصلاحات تجارية فاعلة؟ عليها في البداية أن تؤمن استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي - كما فعل معظمها - في ظل أسعار معقولة للنفط. لكن عليها أيضا أن تتعامل مع التأثيرات التشويهية الهائلة التي تمارسها ريوع النفط على السلع والخدمات التجارية. أي بمعنى آخر، التعامل بشكل أفضل مع مراحل الأزدهار والركود، تجنب دورات البدء ومن ثم التوقف في الإصلاحات الهيكلية أو التراجع عن هذه الإصلاحات، كما أن عليها أن تخفف تدريجيا من السلوك الريعي الناتج عن عائدات النفط. على سبيل المثال، فإن إندونيسيا ادخرت اكثر من ٤٠٪ من عائداتها النفطية الناتجة عن ارتفاع الأسعار بين ١٩٧٩ - ١٩٨١م في الخارج، كما أن دعم السياسات النقدية قد سمحت للقطاعات غير النفطية بالنمو بالرغم من الفورة النفطية.

بشكل أكثر تحديدا من الممكن لهذه الدول أن:

● تؤسس سياسات ضرائبية تعزل الانفاق الحكومي عن ارتفاع الأسعار وانخفاضها، عبر تحديد آليات واضحة لادخار أو سحب العائدات النفطية الاستثنائية.

● تحفظ جانبا نسبا متزايدة من العائدات النفطية كاحتياط بعيد المدى للأجيال المقبلة (على شكل صناديق تقاعدية للجيل الحالي أو ضمانات اجتماعية لفاقدي الوظائف خلال مراحل الإصلاح)، على هذه النسب أن تقرر تبعا للاستنفاد المتوقع للموارد.

● تعتمد سياسات اقتصادية كلية مناسبة للحد من أسعار الصرف غير المتناسقة.

لأجل تأمين الصدقية، على هذه الإصلاحات أن تدعم بإصلاحات دستورية الطابع تمنع تغيير هذه القواعد. ان العديد من هذه الدول توزع جزءاً هاما من العائدات على شكل أسعار منخفضة للطاقة مما يسبب نتائج تشويهية مماثلة للانفاق الحكومي على مستوى الاقتصاد الكلي. على أسعار الطاقة أن ترفع تدريجيا إلى المستوى العالمي. ان تنويع الاقتصاد وتنمية الموارد غير النفطية لن يكونا ممكنين بغير مزيج من هذه الإجراءات.

إلغاء قيود التنظيم على الأسعار المحلية بالنسبة للسلع الأساسية هو شرط آخر لنجاح الإصلاح التجاري. ان ضبط الأسعار والقيود التنظيمية والدعم الحكومي (وهي إجراءات منتشرة في هذه الاقتصاديات) تخنق البيانات السلعية التي تعمل بموجبها إصلاحات السياسات التجارية. على سبيل المثال، فإن الصناعة والمنتوجات الزراعية إضافة إلى خدمات أساسية كالنقل تخضع لضبط سعري صارم كما هي الحال في الجزائر وإيران وسوريا.

ان خفض التعريفات الجمركية بشكل شامل يوزع كلفة الإصلاحات على مختلف القطاعات، مما يزيد من المكاسب ويخفف العداء للإصلاح. يجب أن يكون الهدف النهائي وضع تعريفة على مستوى يقارب الـ١٠٪ (وهي نسبة أخفض منها في الدول الفقيرة بالموارد لأن عائدات النفط من شأنها أن تسمح بضرائب تجارية أخفض).

يجب أن تستبدل الرسوم على الاستيراد بقواعد ضريبية أثبت لا تعتمد على النفط مما سيرفع مداخيل الحكومة العامة. في بعض الدول مثلا، يؤدي تعقيد النظام الضريبي وكثرة التهرب إلى انخفاض العوائد. ان استبدال الحواجز غير الجمركية بالتعريفات سيكون أكثر فعالية. الإصلاح الجمركي هو أيضا على جانب كبير من الأهمية.

ستستفيد جميع الدول من إلغاء قيود التنظيم على الخدمات وادخال المنافسة إلى الأنشطة المملوكة والمدارة من قبل الدولة في المرافئ والنقل والاتصالات والخدمات المالية. كما أن نفقات الشحن تقارب ضعفي المستوى العالمي. ان الجزائر وإيران وسوريا تحد بشدة من عمل المصارف الأجنبية في ظل سيطرة شبه كاملة لمصارف الدولة (التي تملك ما يصل إلى ٩٥ بالمائة من الأوصل). ان نتيجة هذه السياسات خدمات رديئة، تكاليف مرتفعة، استدانة عالية لمؤسسات الدولة، حسابات مهترئة وتمويل ضعيف للنشاطات الناشئة وللتجارة. ان إصلاح القطاع المالي يعتبر أولوية عليا جدول الخدمات التي تتطلب عناية حاسمة.

إن إلغاء قيود التنظيم للاستثمارات المحلية والأجنبية هي أيضا ضرورة لنشاطات التصدير. اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب إصلاحات جذرية وتحسينات في مناخ الأعمال.

ان المؤسسات العامة التي تعمل في مجال التجارة والخدمات والتي توظف قسما كبيرا من اليد العاملة تعتبر غالبا من أهم العقبات في وجه إصلاح التجارة في العديد من هذه الدول. إن هذه المؤسسات يهددها العديد من الإجراءات التجارية المقترحة والتحول إلى اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص. كما أن هذه المؤسسات غالبا ما تنضوي في تحالف طبيعي يضمها إلى باقي الخاسرين من الإصلاحات التجارية، وبخاصة المجموعة الأصغر من الفئات الباحثة عن الريع والمستفيدة من القيود الحالية على التجارة.

إن مصلحي السياسة التجارية سيحتاجون إلى عزل وتفتيت هذه الفئات الداعمة للوضع القائم. من طرق عزل هذه الفئات حرمانها من مصادرها الريعية ومن الممكن تحقيق هذا الأمر عبر إزالة التدخلات الإدارية وتحديد قواعد التعريفات وحواجز الترخيص والحصص النسبية. إن هكذا سياسات ستولد مكاسب كبيرة ومرئية للمستهلك بسبب انخفاض الأسعار وتوافر السلع. ويبقى من المهم التعامل بحذر مع مؤسسات الدولة واحتمال خسارة الوظائف عبر الابقاء على بعض المؤسسات مع وضع قيود مشددة على ميزانياتها. إن تخفيضا تدريجيا في حجم مؤسسات الدولة قد يغني عن فقدان كبير للوظائف.

الإصلاح في الدول المستوردة للعمالة

إن دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالموارد تواجه تحديين أساسيين. الأول هو ضرورة تسريع نمو القطاع غير النفطي ليتم توفير وظائف ملائمة لـ٧٠٪ من السكان الذين هم تحت سن الثلاثين. التحدي الثاني هو في ضرورة تقليص أثر تقلب أسعار النفط على الاقتصاد. ان دول المجلس قد قامت بجهود طيبة في هذين المجالين لكن التحديات ما تزال موجودة. ان الدخل الفردي قد هبط في المملكة السعودية (بالقيمة الاسمية) من حد أعلى هو ١٧٠٠٠ دولار في أوائل الثمانينات إلى حوالي ٩٠٠٠ دولار، وهو انخفاض يكاد يكون غير مسبوق.

إن دول مجلس التعاون الخليجي قد أطلقت إصلاحات عميقة تعد بتعزيز هذه السياسات إضافة إلى تسريع تكاملها مع الاقتصاد العالمي. لقد أسست هذه الدول اتحادا جمركيا يبلغ حجمه ٣٣٥ بليون دولار مما سيسمح لها بتأسيس سوق مشتركة أوسع مع عوائق تجارية اقل مع باقي العالم بمعدل ٥٪ للتعرفة الجمركية. ان الهدف النهائي من هذا الاتحاد يكمن في تأسيس وحدة متجانسة لتسهيل التجارة البينية والمفاوضة الجماعية مع منظمة التجارة العالمية والشركاء الاقتصاديين، إضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي.

ان التحديات على المستوى التجاري تكمن في اربعة مجالات مرتبطة مع بعضها. اولا، ان سوق العمل يشوبها عدم ليونة الأجور وعدم تناسق المهارات بالإضافة إلى عوامل مؤسسية. ان بعض دول المجلس تحاول استبدال العمال الأجانب بالمواطنين عبر وضع حصص لمقدار توظيف الأجانب ورفع كلفة توظيفهم. إن هذه السياسات قد يكون لها مفعول سلبي على المدى البعيد لأن مرونة الأجور والعمال المهرة هم ضرورة لنمو القطاعات غير النفطية. إن الإجراءات الالزامية لا تشكل بديلا لمرونة الأجور كما أن التعليم واكتساب المهارات هي أيضا على قدر كبير من الأهمية.

ثانيا: ان ما تنفقه الحكومة على أجور موظفيها والدفاع والأمن والاعانات والامتيازات يرهق موازنتها. ان الدور التقليدي للحكومة كرب للعمل وواضع للسياسة الاجورية يحتاج لاعادة نظر، كذلك الأمر بالنسبة للدعم الحكومي للغذاء والصحة والتعليم والزراعة والصناعة الأساسية.

ان الدعم الحكومي المباشر صغير بالمقاييس الدولية (٢-٣٪ من الناتج القومي) غير ان الدعم غير المباشر عبر السعر المنخفض لمصادر الطاقة وعبر اعطاء القروض بعيدة المدى هو أكبر بكثير. ان سياسات الجباية تحتاج أيضا إلى مراجعة، خاصة فيما يختص بأسعار الخدمات العامة (ماء، طاقة الخ) ويجب أيضا استحداث ضرائب شاملة على الاستهلاك.

ثالثا: على السياسات الهيكلية الرامية لتنويع الاقتصاد أن تحظى باهتمام مستمر خاصة الشخصصة لأن معظم الصناعات غير النفطية لا تزال في أيد حكومية. يجب أن تعتمد مقاييس تنظيمية جديدة للأسواق المالية ولتطوير أسواق الأسهم المحلية.

رابعا: ان تفعيل عمل الاتحاد الجمركي الخليجي يتطلب اعتماد إجراءات وقواعد جمركية موحدة ، تنسيق الإجراءات التقنية والتنظيمية (المعايير، الأمان، الفحص واعطاء الرخص)، رفع مستوى الشفافية وتقليص الحواجز الإدارية.

تعزيز التجارة والاستثمارات هو الحل لحفز النمو وخلق فرص عمل

انظمة سعر الصرف وموقف صندوق النقد الدولي منها

□. في عام ١٩٩٧ حث هذا الصندوق البلدان الاسيوية، على تخفيض عملاتها او تعويمها.

كما انه في عام ١٩٩٨ كان اقرض روسيا والبرازيل ،المليارات من الدولارات في محاولة منه لمساعدتهما في الدفاع عن سعري صرف عملتيهما، إلا أنه من جانب آخر قد اثنى على هونج كونج لامتلاكها مجلس عملة شديد الصرامة وأطرى على سنغافورة لاعتمادها على تعويم مرن خاضع للإدارة.

حسين حسن قعطبي *

ومن المفترض عادة ان نظم سعر الصرف تؤخذ بانها مسالة مركزية تجاه أزمات العملة، ذلك ان الاقتراب منها بشكل مختلف قد لايكون مثاليا.

إلا ان الامر ليس كذلك ،فالتناقض (عدم الانسجام) في مواقف صندوق النقد الدولي، يعكس الانقسام العميق بين الاقتصاديين بشان انظمة سعر الصرف.

وبصورة اوضح فإن المهندسين الرسميين للمالية الدولية (مجموعة السبعة، مجموعة الاثنين والعشرين ...الخ) قد تجنبوا الخوض في هذا الموضوع.

وهذا بسبب ان مسالة سعر الصرف قد وقعت واكثر من اي شيء آخر في شرك عدم الاتفاق والذي يمنع إصلاح المالية الدولية، وهذه المسالة تعتبر المجال الوحيد حيث لاتنفع التعاقبات على تجنب اخطائها.

وفي عالم الرسماميل المتحركة المتعاظم، فإن البلدان لاتستطيع تثبيت سعر صرف عملاتها، وفي نفس الوقت الإبقاء على سياسة نقدية مستقلة .

لذلك عليها الاختيار بين الثقة والاستقرار والتي تقدم عبر سعر الصرف الثابت وبين الرقابة على هذه السياسة والمقترحة من جانب سعر الصرف المعوم.

وتقليديا فإن العمل الحاسم لاعتماد هذا الاختيار او ذاك لبلد ما، هو سرعة التاثر بالصدمات الخارجية كمثل التغيرات في اسعار السلع التصديرية، فالعملة المعومة تسمح بالتكيف مع الصدمات الخارجية، في حين ان الاجور والاسعار المحلية في بلدان العملة المثبتة ،عوضاً عن ذلك ستقع تحت ضغوط.

لكن يوجد لدى اسعار الصرف المعومة إرتداد كبير، إذ بإمكانها تجاوز حد الاعتدال وتصبح غير مستقرة بشكل كبير، خاصة إذا كانت هناك مبالغ عظيمة من رأس المال تتدفق الى وتخرج من بلد ما.

ومثل عدم الاستقرار هذا يحمل في طياته كلفة إقتصادية حقيقية.

وبالاضافة الى ذلك يمكن للاسعار المعومة ان تقلل من ثقة المستثمرين في العملة مما يصعب مكافحة التضخم.

وللأخذ بما هو افضل في هاذين الامرين (الاسعار الثابتة او المعومة)، أخذت عدد من الاقتصادات الناشئة بمقترحات تجمع بين الارتباط الرخو لأسعار عملاتها إما بعملة أجنبية واحدة كالدولار مثلا، او بسلة من العملات .

وقبل الوقوع المتكرر في الازمات فإن عددا من الاكاديميين قد اتفقوا بان تلك «المرونة المحدودة» كانت مساومة جيدة.

الا أن هذا الإجماع قد تبعثر ،فمعظم الاكاديميين يعتقدون في الوقت الحاضر بان الحلول الجذرية وحدها هي التي ستنجح ؛ فإما ضرورة تعويم العملات بشكل حر، او جعلها مرتبطة وبشكل صارم (عبر مجلس للعملة، او حتى بشكل افضل من ذلك - باتحاد للعملة).

ولسوء الحظ، من النادر ان يتفق الاكاديميون على الحل الأمثل، فبالأخذ بالعلاجات التي اقترحت «لأمراض» البرازيل كان السيد ساشس من جامعة هارفارد ومنذ فترة يجادل بان الحل الأمثل للبرازيل، هو الأخذ بسعر الصرف المعوم والذي أخذت به في يناير ١٩٩٩م وبنفس القدر فإن السيد رودي دورنبوش من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا يرى أن مجلساً للعملة يظل هو الأفضل.

ويفضل صانعو السياسة النقدية أن يقللوا من شأن أسعار الصرف، إذ أنهم يجادلون بنجاح أياً من النظامين، شريطة أن يكون أي منهما مدعوماً بأسس اقتصادية متينة، وهذا الموضوع قد يكون صحيحاً، إلاّ أنه قد أصبح بالياً، ذلك أنه بالطبع ان بلداً ما سيستفيد من السياسات النقدية القوية، لكن الأحداث الأخيرة، أظهرت أن اختيار اي بلد لنظام سعر عملته يعكس بوضوح مدى حساسية تاثره في الأزمات، ذلك ان البلدان الآسيوية قد حوصرت بالمشاكل بسبب المستويات الثابتة لأسعار عملاتها، إلاّ أنها - أيضاً - قد وقعت في فوضى بسبب سرعة التقلب في أسعار الصرف المعومة والتي انتقلت إليها فيما بعد.

ومن ناحية أخرى فإن العملة المعومة ستجبر المؤسسات والمستثمرين على وقاية أنفسهم من التقلبات، بدلاً من استكانتهم لشعور مزيف من الاستقرار (مثلما كان الوضع عليه في معظم بلدان آسيا)، كما انها ستجعل البنوك الأجنبية أكثر حذراً بشأن الإقراض، وفي نفس الوقت سوف تعطي صانعي السياسة الخيار للابتكار في شؤون سياستهم النقدية، كذلك نجد أن التاريخ هو، إلى جانب توسيع المرونة، فمنذ منتصف السبعينات تزايد وبصورة متصاعدة عدد البلدان التي اعتمدت حتى الآن أسعار صرف مرنة وعلى النحو التالي :

أنظمة أسعار الصرف للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي حتى الفصل الأول ١٩٩٨م:

- سعر صرف معوم خاضع للإدارة (٢٩,٧٪).
- سعر صرف معوم حر (٢٥,٣٪).
- سعر صرف ثابت (٣٥,٧٪).
- سعر صرف آخر (٩,٣٪).

وبالمعاينة عن قرب فإن الاختيار قد لا يبدو واضحاً تماماً، فوفقاً للبنك الدولي وقعت البلدان التي لديها أسعار صرف مرنة خلال الثلاثين عاماً الماضية في أزمات أكثر من تلك البلدان التي لديها أسعار صرف ثابتة، بالرغم من أن وقع هذه الأزمات على الأخيرة كان أكثر شدة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلال النقدي قد يكون ظاهراً مما هو حقيقي، وذلك في البلدان النامية التي تمتلك أنظمة مالية صغيرة الحجم.

لابد من الحذر من سرعة التقلب

وتبقى المشكلة العظمى في نظام العملة المعومة هي خطر سرعة التقلب، حيث أن الأسواق المالية الصغيرة لعدد من الاقتصادات الناشئة تعني أن سرعة التقلب في سعر الصرف سوف تصبح مشكلة هيكلية وليست مؤقتة، ويعترف أغلبية المؤيدين النشطين لأسعار الصرف المعومة بمخاطر سرعة التقلب، ويطلبون من الاقتصادات الناشئة ألاّ تشجع على دخول الرساميل قصيرة الأجل، وذلك للتقليل من سرعة التقلب في سعر الصرف.

بينما يجادل الآخرون حول أن أسعار الصرف المعومة ليست أمراً مقبولاً بالنسبة للاقتصادات الناشئة صغيرة الحجم، ويعتقد هؤلاء وبصورة صارمة بأن أسعار الصرف الثابتة هي الأكثر معقولية، وعلى سبيل التوضيح فقد اقترح بول فولكر، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، بأن على الاقتصادات الناشئة صغيرة الحجم أن تبحث عن الأمان والاستقرار في العملة عن طريق «الحجم» و«التنوع»، وما يقصده بالتنوع هو جرعة جيدة من الملكية الأجنبية في القطاع المالي (قطاع المصارف)، أما الحجم فيقصد به الدخول في ترتيبات إقليمية بشأن العملة، كما أنه يعتقد بأن على الأسواق المالية أن ترتبط فيما بينها بعملة إقليمية رئيسة على سبيل المثال الدولار في الأمريكيتين.

ويمكن عمل هذا عن طريق عدد من الوسائل، وتعد مجالس العملة إحدى هذه الوسائل، فهونج كونج والأرجنتين واللتان لدى كل منهما مجلس عملة، قد اظهرتا أنه باستطاعتهما التصدي للتاجرات الكبيرة التي قد تصيب ثقة المستثمر، وذلك أساساً بسبب أن مجلس العملة يفرض الاحتراس في النظام المصرفي ويعمل على تشجيع الملكية الأجنبية.

* الوكيل المساعد للبحوث بالبنك المركزي

منح ترخيص لمصنع فولاذ

خط ملاحي جديد يربط المنطقة الحرة بالموانئ الدولية

■.. عدن/سبأ

تدشن المنطقة الحرة بعدن في ٢١ من الشهر الجاري خطا ملاحيا دوليا جديدا يعمل بين موانئ الشرق الاقصى والصين واليابان وكوريا الجنوبية وميناء الحاويات بمعدل رحلة أسبوعية ٠

وذكرت النشرة التجارية الصادرة عن المنطقة الحرة بعدن بأن هذا الخط سيرفع من معدل زيادة ومناولة الحاويات الواصلة الى الميناء من الموانئ المذكورة وزيادة حجم الصادرات اليمنية عبر هذا الخط بكل سهولة٠

من جهة أخرى ذكرت النشرة بأن المنطقة الحرة منحت احدى الشركات الاستثمارية الوطنية المتخصصة في صناعة الفولاذ ترخيصا لانشاء مصنعا لها في المنطقة الصناعية في المنطقة الحرة٠

واضافت أن الشركة التي حددت الفترة الزمنية لها بـ٢٥ /عاما قد حدد نشاطها الانتاجي في قطاع /جي/ التابع للمنطقة الصناعية والمخططة لاستيعاب المصانع الثقيلة والخفيفة ٠٠ موضحة أن انتاج المصنع يشمل انتاج وتصنيع الفولاذ وادارة وتسويق المنتجات والصناعات الفولاذية٠

خلال العام الماضي

١٠٢١ متقاعداً يستفيدون من قروض هيئة التأمينات بعدن

■.. عدن/سبأ

استفاد /١٠٢١/ متقاعداً من القروض المقدمة من فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بعدن بمبلغ /١٢٩/ مليوناً و٨٧٩ ألف ريال خلال العام الماضي.

وأوضح الاخ/ عزيز محمد سالم / مدير عام فرع الهيئة بعدن لوكالة الانباء اليمنية/ سبأ / أن عدد المتقدمين لطلب القروض خلال الفصل الاول من العام الحالي ٢٠٠٥م بلغ/٣١٣/ طلباً بقيمة بلغت /٤٠/ مليون ريال وفقا لسجل قيد المتقدمين والتقارير الطبية ٠

مشيرا الى أن اجمالي عدد المتقاعدين في المحافظة بلغ / ١٨ الفاً/ و٢٣٣/ متقاعداً٠